خلال حلقة نقاشية استضافت رئيس فريق عمليات الأسطول ((غاز مسال ومنتجاته)) الكابتن عبد الله حسن

تماضر الصباح: «الناقلات» أحد الأعمدة الإستراتيجية لمنظومة القطاع النفطي في البلاد

أسطول الشركة يضم ناقلات حديثة مزودة بأحدث أنظمة الملاحة وتقنيات التشغيل الذكي

الكويت ملتزمة بتأمين إمدادات الطاقة عالمياً وتعزيز حضورها ضمن الدول المتقدمة في قطاع النقل البحري

عبد الله حسن: الكويت تمتلك 31 ناقلة موزعة على 11 للنفط الخام و15 للمنتجات البترولية و5 للغاز المسال

جانب من المشاركين في الحلقة النقاشية

ناقلات النفط الكويتية

شركة "الناقلات" تحدث باستمرار أسطولها وفق أحدث التصاميم العالمية لتلبية متطلبات "مؤسسة البترول"

نظمت وزارة النفط أمس الثلاثاء حلقة نقاشية بعنوان (أسطول ناقلات النفط في الكويت – التوسع والتطور لمواكبة الطلب العالمي)، والتي استضافت خلالها رئيس فريق عمل عمليات الأسطول (غاز مسال ومنتجاته) في شركة ناقلات النفط الكويتية الكابتن عبد الله محمد حسن، حيث قدم عرضاً شاملاً حول الشركة وعملياته المختلفة، وقد حضر الحلقة موظفي الشؤون الفنية والضيوف من الهيئة العامة للبيئة ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والمنظمة العربية للطاقة والإعلاميين

وفي بداية الحلقة النقاشية، رحّبت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام البترولي في وزارة النفط، الشيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح بالحضور مؤكدة أن هذا اللقاء يأتي في إطار حرص وزارة النفط على تعزيز الوعي العام والمتخصص بدور شركة ناقلات النفط الكويتية

وأوضحت أن شركة ناقلات النفط الكويتية تُعد أحد الأعمدة الاستراتيجية لمنظومة القطاع النفطي في البلاد، حيث تمثل حلقة وصل محورية في إيصال النفط الكويتي ومشتقاته إلى الأسواق العالمية، من خلال أسطول حديث ومتطور يواكب المعايير العالمية في الكفاءة التشغيلية والسلامة البيئية والاستدامة

وأضافت أن أسطول الشركة يضم ناقلات حديثة مزودة بأحدث أنظمة الملاحة، وتقنيات التشغيل الذكي، وحلول خفض الانبعاثات، ما يعكس التزام الكويت بدورها المسؤول في تأمين إمدادات الطاقة عالمياً، وتعزيز حضورها ضمن الدول المتقدمة في قطاع النقل البحري للطاقة

وأشارت إلى أن شركة ناقلات النفط الكويتية تتجاوز كونها ذراعاً تشغيلية لمؤسسة البترول لتغدو شريكاً محورياً في ترسيخ أمن الطاقة وتعزيز النمو المستدام للصادرات الكويتية على الساحة الدولية

واختتمت كلمتها بالتأكيد على أن وزارة النفط ستواصل تنظيم مثل هذه اللقاءات التخصصية والتي تسهم في بناء جسور من المعرفة والتعاون بين الجهات الوطنية وتدعم التوجهات الاستراتيجية للكويت في مجالات الطاقة، النقل، والبيئة

تأسيس ناقلات النفط

بدوره استعرض رئيس فريق عمل عمليات الأسطول (غاز مسال ومنتجاته) في شركة ناقلات النفط الكويتية الكابتن عبد الله محمد حسن، تاريخ الشركة حيث قال انها تأسست في عام 1957 على يد نخبة من المستثمرين الكويتيين، لتكون اللبنة الأولى في بناء منظومة النقل البحري الوطني للنفط، وفي عام 1961 تم تعيين عبد العزيز حمد الصقر كأول رئيس تنفيذي لشركة ناقلات النفط الكويتية، وفي عام 1959، تسلمت الشركة أول ناقلة نفط خام حملت اسم "كاظمة"، وكانت حينها أول ناقلة ترفع العلم الكويتي، وتم اعتبارها واحدة من الناقلات العملاقة في ذلك الوقت

وذكر أنه في إطار الدعم الحكومي للنهوض بقطاع النقل النفطي، استحوذت الحكومة الكويتية في عام 1976 على نسبة 49% من أسهم الشركة، مما وفر دفعة قوية لتطويرها بفضل التمويل الحكومي، واستكمل هذا التوجه في عام 1979 حين تم تملك كامل حصص الشركة من قبل الحكومة، لتنتقل تبعيتها رسمياً إلى مؤسسة البترول الكويتية بعد تأسيسها عام 1980

أذرع تشغيلية

وأوضح أن شركة ناقلات النفط تشترك بالأساس في ملكية وإدارة ناقلات النفط العاملة في مجال نقل النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة والغاز المسال، كما تقوم كذلك بتشغيل فرعين للوكالة البحرية بصفتها الوكيل الوحيد لجميع الناقلات الرابضة في الميناء البحري بدولة الكويت، اضافة إلى فرعي تعبئة الغاز المسال والذي يعمل في تعبئة وتوزيع اسطوانات الغاز من أجل خدمة الصناعة الوطنية والاستهلاك المحلي

وذكر أن شركة ناقلات النفط الكويتية تعتبر الذراع اللوجستي الرئيسي لمؤسسة البترول الكويتية، وتعمل على تشغيل أسطول متوازن وحديث من ناقلات النفط الخام العملاقة، والمنتجات النفطية، وناقلات الغاز النفطي المسال، وتقوم الشركة بإدارة 3 أنشطة رئيسية: هي النقل البحري والوكالة البحرية وفرعي تعبئة الغاز المسال في الشعيبة وأم العيش

وأشار الكابتن عبد الله محمد حسن إلى أن شركة ناقلات النفط الكويتية تمتلك أسطولاً مكوناً من 31 ناقلة، موزعة كالتالي:11 ناقلة نفط خام عملاقة (VLCC))، و 15 ناقلة للمنتجات البترولية بأحجام مختلفة (LR1 LR2، MR) و5 ناقلات غاز مسال (VLGC)) ويُذكر أن هذه الناقلات مؤجّرة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية، وتبلغ الحمولة الإجمالية للأسطول حوالي 4.64 مليون طن متري ساكن، بمتوسط عمر للناقلات يبلغ 11.63 سنة، وتعمل الشركة على صيانة دورية وتحديث متواصل لأسطولها وفقاً لأحدث المعايير العالمية، بهدف الحفاظ على سلامة العمليات ورفع الكفاءة التشغيلية

وشدد على أن "ناقلات النفط" تكرس جهودها للتحديث المستمر لأسطولها لتلبية متطلبات مؤسسة البترول الكويتية من خلال بناء أو اقتناء ناقلات تتضمن أحدث التصاميم العالمية، وتلتزم الشركة بالامتثال للمعايير البيئية الدولية وتسعى لتحقيق معدل صفري للانبعاثات من خلال عدة تدابير للحد من البصمة الكربونية والحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون عبر تزويد الأسطول بأنظمة حديثة لمراقبة الأداء والمحافظة عليه

استراتيجية 2040

وتماشياً مع توجهات مؤسسة البترول الكويتية، ذكر الكابتن عبد الله محمد حسن أن شركة ناقلات النفط وضعت استراتيجية طويلة المدى حتى عام 2040، وتهدف من خلالها إلى تعزيز سمعة المؤسسة والشركات التابعة لها، وتحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والتوسع العالمي، بما يخدم احتياجات الكويت الحالية والمستقبلية من الطاقة، وتسعى الشركة في رؤيتها إلى أن تكون رائدة عالمياً في مجال النقل البحري للمواد الهيدروكربونية، مستندة إلى رسالة واضحة تؤكد على تأمين عمليات نقل كفؤة، آمنة، صديقة للبيئة، وذات جدوى اقتصادية

وذكر انه ضمن تطوير الخطة الاستراتيجية لشركة ناقلات النفط فقد تم وضع توجهات استراتيجية 2040 مع قطاع النقل البحري ومن أهمها: تأمين احتياجات الغطاء الاستراتيجي طويل الأمد والاحتياجات التسويقية من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسال بما يتماشى مع مستويات الإنتاج المستهدفة وبأفضل الأساليب الاقتصادية، والالتزام بتشغيل الناقلات الفائضة عن الاحتياجات الاستراتيجية والتسويقية في السوق العالمي على أسس تجارية

في "منتدى القطاع الخاص" المنعقد ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية الـ 51 للبنك التي تستضيفها الجزائر

رئيس «الإسلامي للتنمية»: 7.5 مليارات دولار قيمة تمويل أكثر من 575 مشروعا في 50 بلدا

تشجيع الاستثمارات البينية وتسهيل حركة رؤوس الأموال وتعزيز النمو المشترك من خلال التمويل والتأمين وائتمان الصادرات

البنك يحرص على تمكين القطاع الخاص ليكون قاطرة حقيقية للتنمية المستدامة

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية محمد الجاسر يلقي كلمته

القاعة التي تحتضن اجتماعات البنك الاسلامي للتنمية

قال رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية محمد الجاسر أمس الثلاثاء إن البنك قام منذ إنشائه عام 1999 بتمويل أكثر من 575 مشروعا في 50 بلدا بقيمة إجمالية فاقت 5ر7 مليارات دولار شملت قطاعات محورية مثل الطاقة والتصنيع والزراعة.

وأضاف الجاسر في كلمته بـ(منتدى القطاع الخاص) المنعقد ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية ال51 للبنك التي تستضيفها الجزائر أن "البنك يولي أهمية كبيرة لتشجيع الاستثمارات البينية وتسهيل حركة رؤوس الأموال وتعزيز النمو المشترك وذلك من خلال التمويل والتأمين وائتمان الصادرات".

وأكد رئيس البنك أن "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (آيسك) - عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - واصلت دورها المحوري منذ تأسيسها سنة 1994 بتقديم تغطية تأمينية تجاوزت 121 مليار دولار أمريكي ما مكن من تحفيز استثمارات استراتيجية في قطاعات البنى التحتية والصناعة والرعاية الصحية والزراعة" ولفت إلى أن (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة) - عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - رصدت منذ إنشائها عام 2008 تمويلات تجاوزت 83 مليار دولار بالتركيز على دعم القطاع الخاص حيث خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2ر1 مليار دولار عام 2024".

وأكد الجاسر "حرص المؤسسة على ترجمة توصيات (منتدى القطاع الخاص) إلى برامج ملموسة ومبادرات قابلة للتنفيذ تعزز التكامل التجاري وتسرع وتيرة الاستثمار البيني وتجسد شراكات تنموية واستراتيجية بين البلدان الأعضاء".

كما جدد "حرص البنك الإسلامي للتنمية على تجسيد هدف تمكين القطاع الخاص ليكون قاطرة حقيقية للتنمية المستدامة".

واستؤنفت في وقت سابق أعمال اليوم الثاني من الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بحضور نحو 2000 مشارك من خبراء اقتصاديين وقادة أعمال وكبار المسؤولين من 57 دولة عضوا في البنك.

ويتضمن برنامج اليوم الثاني من الاجتماعات تنظيم (منتدى القطاع الخاص 2025) لمجموعة البنك الذي سيشهد حفل توزيع جوائز القطاع الخاص إلى جانب عقد (المنتدى العالمي الـ19 حول المالية الإسلامية) تحت شعار (التحول الرقمي والشمول المالي في المالية الإسلامية) على أن يلقي الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خطابا أمام المشاركين في المساء.

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم محليا بنسبة 2.25 % في أبريل الماضي

الادارة المركزية للاحصاء

أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء أمس الثلاثاء ارتفاعا في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) محليا بنسبة 2ر25 في المئة بنهاية شهر أبريل الماضي على أساس سنوي.

وقالت (الإحصاء) في بيانات لـ"كونا" إن معدل التضخم في الكويت ارتفع في ابريل الماضي بنسبة 0ر15 في المئة على أساس شهري مقارنة بشهر مارس الماضي.

وعزت ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى الزيادة في اسعار المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية لاسيما المواد الغذائية والصحة والملبوسات والتعليم باستثناء النقل.

وأضافت أن أرقام القياسي للمجموعة الاولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في ابريل الماضي بنسبة 4ر61 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام 2024 فيما استقر مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ).

وذكرت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 4ر10 في المئة كما ارتفعت أسعار مجموعة خدمات المسكن بنسبة 0ر74 في المئة كذلك معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 3ر46 في المئة.

وأوضحت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 3ر79 في المئة في وقت شهدت أسعار مجموعة النقل انخفاضا بنسبة 1ر05 في المئة في ابريل الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2024.

وبينت (الإحصاء) أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 0ر64 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 1ر92 في المئة في حين ارتفعت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 0ر87 في المئة.

واشارت إلى ارتفاع أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) على أساس سنوي في ابريل الماضي بنسبة 1ر50 في المئة كما ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) بنسبة 4ر9 في المئة.

ولفتت إلى أن معدل التضخم في الكويت باستثناء مجموعة (الأغذية والمشروبات) ارتفع بنسبة 1ر69 في المئة على أساس سنوي في ابريل الماضي وبنسبة 0ر08 في المئة على أساس شهري.